الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.21

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
4 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كراب (نائب الرئيس) ..... (ألمانيا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit, (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18789 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كراب (ألمانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/70/410؛ A/C.2/70/2)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/70/15 (الجزء الأول)، A/70/15 (الجزء الثاني)، A/70/15 (الجزء الثالث)، A/70/152 و A/70/277؛ A/C.2/70/3)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/70/311)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع) (A/70/278)

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/70/184)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع) (A/70/85-E/2015/77، A/70/320 و A/70/410؛ A/C.2/70/2 و A/CONF.227/20)

١ - السيدة بريماهوتي (تايلند): رحبت بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقالت إن التجارة يجب أن تعزز إشراك جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات قصد تقليل الفوارق الاقتصادية القائمة. ولكي لا يخلف الركب أحدا وراءه، ستسمح تايلند بزيادة فرص الحصول على الوسائل التقليدية والمبتكرة لتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما ستكون لدى صغار الحائزين من المزارعين أيضا فرص للحصول على التمويل البالغ الصغر، وسيجري تمكين المجتمعات المحلية عن طريق تطوير معارفها التقليدية باعتبارها ملكية فكرية خاصة بها بحيث تصبح مصدر تمويل غير مباشر لأعمالها التجارية.

٢ - وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر حرية وإنصافا وإلى إزالة القيود التجارية غير المؤاتية، يدعو وفدها إلى إتمام جولة الدوحة الإنمائية في الوقت المناسب وإلى التنفيذ الناجح لمجموعة تدابير بالي وبرنامج العمل المتصل بها.

٣ - وأشارت إلى أنه ينبغي منح الفئات الضعيفة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيزا كافيا في مجال السياسات العامة ومستويات معينة من المرونة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع، وقالت إن تايلند عملت منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ على تمكين أقل البلدان نموا من فرص الدخول إلى أسواقها حيث أعفتها من دفع الرسوم الجمركية إعفاء تاما و لم تفرض عليها حصصا معينة. كما واصلت تايلند تقديم أنواع مختلفة من المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤ - واسترسلت قائلة إن العديد من البلدان، بما في ذلك تايلند، يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات السلع الأساسية، ويلزم بذل جهود متضافرة قصد التصدي للتقلب المستمر في أسعار السلع الأساسية في الوقت المناسب وعلى نحو شامل. ومن ثم فبلدها يلتزم بتقديم طائفة واسعة من برامج بناء القدرات للعاملين في القطاع الزراعي وتعزيز مبادرات الأعمال التجارية الاجتماعية ودعمها.

٥ - وأضافت قائلة إن ثمة حاجة ماسة إلى إصلاح البنيان المالي الدولي. وقد آن الأوان لتهيئة بيئة مؤاتية للتجارة والتنمية من خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار ووضع المعايير في مجال الاقتصاد والتمويل الدوليين. ولا يزال كل من إصلاح مؤسسات بريتون وودز

ومجموعة الإصلاحات المتعلقة بحصص وإدارة صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠ يكتسيان أهمية بالغة.

٦ - وتابعت قائلة إنه رغم عدم إمكانية تفادي المديونية نظرا لاحتياجات التمويل الهائلة في العديد من البلدان النامية، فإن القدرة على تحمل الديون ليست بالأمر المستحيل. وينبغي أن يقدم الدائنون شروط إقراض سليمة وواقعية، لا سيما بالنسبة للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والأوبئة.

٧ - وأضافت قائلة إن هناك أيضا حاجة إلى التخفيف من العواقب غير المقصودة للأزمات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، لفتت الانتباه إلى فلسفة تايلاند المتمثلة في اقتصاد الاكتفاء، والتي مكنت بلدها من الخروج من الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ دون أي خسائر تقريبا ومن الإبقاء على الديون الخارجية في مستوى منخفض.

٨ - وفي الختام، دعت إلى تقوية القواعد المصرفية، وإلى إقامة مؤسسات مالية شفافة ومستقلة. وأكدت أن الإصلاحات الناجحة ستمكن البلدان من التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وحماية قواعدها الضريبية، وتقليص سوء تسعير التجارة وحماية مصادر إيراداتها المشروعة.

٩ - السيد شافا (زمبابوي): قال إنه إذا ما أريد لجميع البلدان أن تحقق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، فسيكون من الضروري معالجة أوجه التفاوت والعيوب الهيكلية المستمرة الموجودة في النظام المالي العالمي من خلال الإصلاحات التي تمكن البلدان النامية من تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، ومن أن يكون لها صوت أقوى في الشؤون الدولية. ويجب إنشاء نظام أكثر استقرارا لمساعدة البلدان النامية على تحمل الصدمات الخارجية وإدارتها على نحو أفضل. ويتعين على مؤسسات بريتون وودز، على وجه الخصوص، توفير مزيد من الموارد المالية لدعم البلدان النامية، مع احترام حيز سياساتها الوطنية وتلبية احتياجاتها في مجال سياسة الإقراض.

١٠ - وأضاف قائلا إنه لا بد من التنظيم الشامل للمصارف والإشراف عليها لوضع حد لأنشطة المضاربة الضارة، وينبغي بذل الجهود للانتقال إلى احتياطي عملة دولية ونظام دفع لا يستند إلى عملة بلد واحد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توجه المساعدة الإنمائية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية مباشرة إلى الحكومات، لا من خلال وسطاء.

١١ - وتابع حديثه قائلا إنه ينبغي إصلاح النظام الضريبي الدولي على سبيل الاستعجال. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التنسيق الدولي في المجال الضريبي عن طريق إنشاء هيئة حكومية دولية للضرائب تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمم المتحدة هي أكبر منتدى عالمي مناسب لمعالجة المسائل الضريبية الدولية.

١٢ - واسترسل قائلا إنه يجب على منظمة التجارة العالمية وضع الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في صلب التجارة الدولية واحترام حيز سياستها العامة وخلق بيئة يتساوى فيها الجميع، حتى تتمكن هذه البلدان من اختيار السياسات المناسبة لظروفها الإنمائية. ونظرا للحاجة الماسة إلى إتمام جولة الدوحة، يتطلع وفده إلى مجموعة شاملة ومتوازنة يسفر عنها المؤتمر الوزاري العاشر القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي يعالج جميع المسائل التي لم تُحسم بعد، لا سيما تلك المتعلقة بالحواجز التجارية والإعانات الزراعية.

١٣ - وختاما، أشار إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أيضا آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية تعمل بشكل جيد. ولضمان أن تعالج مسألة الديون السيادية على نحو يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ ويدعم التنمية المستدامة، يتعين على المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون

وودز، أن تتبنى المبادئ الأساسية التسعة بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية الواردة في قرار الجمعية ٦٩/٣١٩.

١٤ - السيد إشانتا (ليبيا): قال إن التغييرات الهيكلية التي طرأت خلال السنوات الأخيرة هددت مستقبل التجارة المتعددة الأطراف المفتوحة وغير التمييزية. وتابع قائلا إنه إذا أريد للتجارة أن تواصل المساهمة على نحو إيجابي في النمو الاقتصادي والتنمية الدولية، فيجب أن تكون عادلة ومنصفة، وأن تأخذ في الحسبان مختلف أبعاد التنمية. وتوفر منظمة التجارة العالمية الإطار الوحيد لتنظيم التجارة الدولية.

١٥ - وأردف قائلا إن أوجه القصور في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية لا تزال بارزة من خلال انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨. ويجب استخلاص الدروس، وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والمالي الدوليين. كما ينبغي أيضا استعراض عمليات صنع القرار الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر قدرة على الاستجابة للاحتياجات الإنمائية المختلفة.

١٦ - واختتم بالقول إن وفده يشدد على أهمية وفاء البلدان بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ويلاحظ ضرورة استعراض مسألة الديون الخارجية، التي قد يكون لها أثر ضار على الجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويبطئ هروب رؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة النمو وإلى ملاذات ضريبية معينة عملية التنمية، وفي هذا السياق تدعو ليبيا إلى التعاون الدولي لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وضمان إعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية.

١٧ - السيد أندانجي (كينيا): قال إن حكومة بلده اتخذت تدابير تتعلق بالسياسة العامة من أجل التصدي للتحديات التي يطرحها انخفاض قاعدة صادراتها والعجز في الميزانية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع تكاليف خدمة الديون، والتي يمكن أن تؤثر سلبيا على قدرة كينيا على تحمل الدين الخارجي إن لم تعالج. ويجري بذل الجهود لإضافة القيمة إلى منتجات التصدير التقليدية، وثمة تدابير لضمان الشفافية في الإدارة المالية للحكومة.

١٨ - واسترسل قائلا إن الحكومة اعتمدت أيضا استراتيجية وطنية متوسطة الأجل للديون، حتى تكون شروط الاقتراض الخارجي قابلة للتحمل ومسؤولة. ووفقا للتشريعات الرامية إلى إصلاح إدارة المالية العامة، يواصل بلده البحث عن مصادر جديدة للتمويل لدعم استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق القدرة على تحمل الديون. ويجرى التركيز على شفافية المالية العامة ونوعية البيانات وفعالية ضوابط الإنفاق الخاصة بإدارة المالية العامة.

١٩ - ومضى قائلا إن ارتفاع مستوى الشروط التساهلية بالنسبة لمجموع الاقتراضات الخارجية لكينيا يعد تحديا تفاوضيا بالنسبة للإقراض. وبينما يولَى الاهتمام للتفاوض بشأن أسعار فائدة شبه تساهلية على القروض بالنسبة للمجالات الرئيسية، مثل البنى التحتية والطاقة، لا تزال الأولوية تعطى للقطاعات ذات عوائد فورية كبيرة.

٢٠ - وأشار إلى أن الدستور ينص على الاقتراض المسؤول وقال إن ديون القطاع العام لا تزال قابلة للتحمل مع انخفاض مخاطر العجز عن التسديد. كما بقي الدين الخارجي أيضا قابلا للتحمل إلى حد كبير بفضل الاقتراض الحذر بشروط غير تساهلية.

٢١ - وفي الختام أوضح أن كينيا تسعى، وفقا لمسارها المتعلق بتصحيح أوضاع المالية العامة، إلى بلوغ حوالي ٤٠ في المائة كنسبة لصافي الدين العام من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨ وتحقيق عجز مالي نسبته ٣ في المائة. ومن شأن هذا أن يفي بمعايير التقارب الخاصة بجماعة شرق أفريقيا، ويمكن تحقيقه عن طريق مواصلة تعزيز الإطار القانوني

والتنظيمي للاقتراض، ومن خلال تطوير الدور الرقابي الذي تضطلع به الخزانة الوطنية والمصرف المركزي والبرلمان في تحديد الحدود القصوى للاقتراض.

٢٢ - السيد كارييو غوميز (باراغواي): قال إن المناقشة بشأن المسائل المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية ينبغي أن تسترشد بمبدأ القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وأضاف قائلا إن لدى باراغواي معدلات نمو اقتصادي تبشر بالأمل إلى جانب الاستقرار النقدي ومناخ مُواتٍ للاستثمار، بفضل الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسساتها عن طريق بناء القدرات البشرية والتعاون الدولي.

٢٣ - وأشار إلى أن التجارة تعد أحد أعمدة التنمية المستدامة، وقال إن وفده يدعو إلى زيادة سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية، التي ينبغي تشجيع اندماجها في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

٢٤ - واسترسل قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تدرج في نظام الأفضليات المعمم، وينبغي أن تُمنح الأفضلية في الحصول على التمويل التجاري، وينبغي تعزيز برامجها الخاصة بتقديم المعونة التجارية. وفي الوقت نفسه، يتعين إلغاء الحواجز غير الجمركية والإعانات المشوهة للتجارة، لا سيما في قطاع الزراعة، وينبغي بذل الجهود للحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية؛ وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة؛ وتطوير البنى التحتية وخدمات النقل والإمداد من أجل إقامة نظام فعال للنقل وحرية العبور للبلدان النامية غير الساحلية؛ والمضي قدما نحو تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة الذي وقع في بالي في عام ٢٠١٣.

٢٥ - وأضاف قائلا إن تطوير قطاع الخدمات يعد بديلاً مفيداً لتجارة السلع بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك، يرحب وفده بمبادرات السياحة المستدامة، لا سيما في المناطق الريفية، مما سيعود بالنفع على الفئات الضعيفة من السكان وسيربط التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية. كما سيرحب أيضا بالمبادرات المتخذة في الأمم المتحدة والتي لا تشجع الحوار والمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص فحسب ولكنها تعزز أيضا مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية.

٢٦ - وتابع قائلا إنه لكفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعميم مراعاة الاحتياجات والتحديات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية والنظام المالي الدولي.

٢٧ - وتابع حديثه قائلا إن الديون الخارجية وخدمتها لا ينبغي أن تمس آفاق النمو الوطني. ولذلك يرحب وفده باعتماد المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٢٨ - وفي الختام، دعا الأمم المتحدة إلى السعي جاهدة إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة بناء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاتفاقات الدولية، بما في ذلك برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

٢٩ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن التجارة الدولية هامة لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فتكاليف النقل التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية أعلى بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من نظيرتها في الاقتصادات الساحلية المماثلة لهذه الفئة، مما يشكل عقبة رئيسية أمام الإمكانيات التجارية.

٣٠ - وأضاف قائلا إن من الضروري تقديم المساعدة التقنية من أجل دعم مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في

المفاوضات التجارية. ونظرا لكون مشاركتها الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمر أساسي، يتطلع وفده إلى الاختتام الناجح للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية.

٣١ - واسترسل قائلا إن الدين مسألة مثيرة للقلق بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما في ذلك منغوليا حيث وصلت الديون السيادية إلى ٥٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على ذلك، يرحب وفده بالعمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وقرار الجمعية العامة ٣١٩/٦٩ المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٣٢ - وأردف قائلا إن النمو الثابت لقطاع التعدين في منغوليا على مدى العقد الماضي أدى إلى جعل الاقتصاد أكثر اعتماداً على عدد قليل من صادرات السلع الأساسية ومن ثم أكثر عرضة لتقلبات الأسعار الدولية. ومن بين الأهداف الرئيسية للسياسة العامة للحكومة تنويع الاقتصاد من خلال زيادة الاندماج في الأسواق الدولية واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة. وقد تحقق النمو في قطاع التعدين بمنغوليا على حساب الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وما زال من غير الواضح ما إذا كان تطوير التعدين سيؤدي إلى حياة أفضل بالنسبة لجميع المواطنين.

٣٣ - وأخيراً، قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا إجراء حوار رفيع المستوى حول أسواق السلع الأساسية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة لمناقشة نهج متكامل وقائم على المشاركة فيما يتعلق بالمسائل المتعددة الأبعاد التي توجد على المحك.

٣٤ - السيدة سومارنو (إندونيسيا): قالت إن التجارة مصدر أساسي لتمويل التنمية يساعد، إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وزيادة مستويات الدخل والتخفيف من وطأة الفقر والجوع.

٣٥ - وأضافت قائلة إنه ينبغي إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى تعكس قواعد التجارة العالمية الحقائق الراهنة وتفي بشكل كامل باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان استكمال القواعد التجارية بالنسبة للمنتجات الزراعية وغير الزراعية في جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية.

٣٦ - ومضت قائلة إنه رغم أن التجارة في السلع الأساسية يمكنها أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، لا تزال هناك تحديات، مثل تقلب الأسعار والمضاربة والمشاكل المرتبطة بالتنويع. ولذلك، تحتاج البلدان النامية إلى حيز للسياسة العامة يتيح إقامة صناعات تركز على إنتاج سلع أساسية أكثر استدامة تشجع القيمة المضافة وتنشئ أثرا مضاعفا.

٣٧ - واختتمت بالقول إن البلدان النامية ما زالت معرضة للتغيرات المفاجئة في الأسواق المالية وتقلبات التدفقات الخاصة، لا سيما التدفقات المصرفية عبر الحدود. وبناء على ذلك، ينبغي إصلاح النظام المالي العالمي بشكل جوهري ومنح البلدان النامية صوتا أقوى في عمليات صنع القرار داخل المؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية متسقة مع بعضها البعض ومع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضا تشجيع مؤسسات التمويل الإنمائي على مواءمة ممارساتها التجارية مع خطة عام ٢٠٣٠.

٣٨ - السيد بهاتي (باكستان): قال إن التوترات الجيوسياسية وتغير المناخ والأزمات الإنسانية تضيف أبعادا جديدة إلى التحديات الإنمائية، وتشكل خطرا، ليس فقط على الانتعاش الاقتصادي على المدى القصير، ولكن أيضا على إمكانات النمو على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، يؤدي استمرار اضطراب الوضع الاقتصادي العالمي إلى

انخفاض التجارة الدولية وارتفاع الضعف المرتبط بالدين في جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى الدخل أو الوضع الجغرافي. وأضاف قائلا إن باكستان تدعو إلى المواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي بغية وضع نظام اقتصادي عالمي متماسك مرن مستجيب يمثل الجميع.

٣٩ - وأضاف قائلا إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، الذي سيفرض ضغوطا كبيرة على الميزانيات والقدرات العامة، يتطلب تعزيز التدفقات المالية والدعم من القطاعين العام والخاص على نحو فعال ويمكن التنبؤ به. ولذلك، يجب أن لا يقتصر تنشيط الشراكة العالمية على المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٠ - وأشار إلى أن وفده يعلق أهمية كبيرة على متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يوفر إطارا شاملا لتمويل التنمية. وتتضمن خطة عمل أديس أبابا أيضا عددا من الالتزامات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنظام المالي والعجز عن تسديد الديون السيادية وإصلاح الإدارة، التي يعد تنفيذها على نحو فعال أمرا بالغ الأهمية في تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية. ومع ذلك، تفتقر خطة العمل هذه إلى التزامات ملموسة بشأن تعبئة البلدان المتقدمة النمو للموارد والمشاركة الدولية، كما أنها لا تعالج مسألة الازدواجية في حساب المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها تمويلا للأنشطة المتعلقة بالمناخ.

٤١ - واختتم قائلا إن باكستان تدعو إلى إتمام جولة الدوحة، وتحقيق نتائج ذات مغزى فيما يتعلق بالزراعة وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق. وأشار إلى أن الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها ما زالت تمثل عقبة رئيسية أمام التنمية والنمو الاقتصادي والرخاء، وقال إن باكستان ترحب بقرار الجمعية العامة ٣١٩/٦٩ المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٤٢ - السيد الخيارين (قطر): قال إن التقلبات في الأسواق المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي على إثر الأزمة الاقتصادية والمالية يهددان المكاسب الإنمائية. وأشار إلى أن البلدان النامية تعاني من انخفاض في التجارة وتدفقات الاستثمار وانخفاض في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وقال إن المجتمع الدولي يتعين عليه الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو أمر أساسي للتخفيف من ثقل المديونية. وإذا أريد لخطة عمل أديس أبابا، التي توفر أساسا متينا لتحقيق خطة ما بعد عام ٢٠١٥، أن تطبق، ينبغي إتاحة موارد يمكن التنبؤ بها على الصعيدين الوطني والدولي وينبغي إنشاء شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص.

٤٣ - واختتم قائلا إنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشدد قطر على الحاجة إلى استثمارات إضافية في الخدمات العامة الأساسية لضمان إمكانية حصول الجميع على التعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي؛ وتمكين المرأة؛ ووضع آلية لنقل التكنولوجيات المناسبة والنظيفة إلى البلدان النامية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن الضروري أيضا إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي وعادل وتطوير أنشطة التجارة وتشجيع الاستثمار مع البلدان النامية.

٤٤ - السيدة كاسترو ماسارييغوس (غواتيمالا): قالت إن وجود قاعدة مستقرة لسياسة الاقتصاد الكلي أمر أساسي لتعزيز النمو وتوليد فرص العمل اللائق: وهذا هو الهدف الرئيسي لأية سياسة اقتصادية. وفي عالم متزايد الترابط، هناك حاجة إلى قواعد عالمية جديدة لمنع الأزمات الاقتصادية، ومساعدة البلدان على تنفيذ سياسات ترمي إلى مكافحة اختلالات الدورات الاقتصادية وتقلل إلى حد كبير من أثر الأحداث التي لا تملك القدرة على السيطرة عليها.

ويتعين على اللجنة الثانية المضي قدما بالعمل الذي بدأ باعتماد قرار الجمعية العامة ٣١٩/٦٩، لأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لوضع إطار قانوني دولي لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٤٥ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن سيناريو النمو الخاص بالبلدان النامية لا يبدو مشجعا، يمكن تعزيز النمو عن طريق الاستثمار المرتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي وضع قواعد وحوافز عالمية حتى يمكن تحويل السيولة الزائدة المتأتية من الاستثمارات القصيرة الأجل إلى عوائد استثمارات طويلة الأجل.

٤٦ - وأخيرا أوضحت أنه لكي تتحقق نتائج التنمية المستدامة، ينبغي تمويل استراتيجيات التنمية من الأموال المحلية. ولذلك ينبغي وضع إطار للتعاون الدولي لدعم السلطات الضريبية في البلدان النامية وينبغي مواصلة النظر في تحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى لجنة حكومية دولية.

٤٧ - السيد أبييي (إثيوبيا): قال إن التجارة يمكن أن تكون محركاً للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل عندما تقوم الحكومات بتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية متكاملة تدمج فيها التجارة. ومع ذلك، ولتسخير الإمكانات الكاملة للتجارة في تحقيق النمو الشامل، ينبغي أن يكون النظام التجاري الدولي شفافا وعادلا ومتمركزا حول التنمية. وينبغي دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تسخير التجارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ويمكن معالجة نقص تمويل التجارة بزيادة تعزيز المعونة التجارية وزيادة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، حسبما تدعو إليه خطة عمل أديس أبابا.

٤٨ - ونظرا لكون أداء قطاع السلع الأساسية يؤدي دوراً بالغ الأهمية في الحد من الفقر في معظم البلدان النامية، فلا بد من إنشاء نظام خاص بسوق السلع الأساسية يستفيد منه كل من المنتجين والمستهلكين. وينبغي تنفيذ تدابير لكفالة الأداء السليم لأسواق السلع الأساسية وتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسوق على نحو سريع ودقيق وشفاف بهدف الحد من تقلبات الأسعار. وينبغي أيضا تشجيع التنوع وتحقيق القيمة المضافة لتعزيز التحول الهيكلي.

٤٩ - واسترسل قائلا إنه يجب اتخاذ إجراءات متضافرة، بما في ذلك تخفيف عبء الديون وإلغاؤها، لتحقيق القدرة على تحمل الدين، التي ما زالت تشكل تحديا، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. ولا يمكن للديون الخارجية أن تضطلع بدور هام في تسريع النمو الاقتصادي إلا عندما تقوم الحكومات بوضع وتنفيذ برامج إنمائية شاملة تكفل القدرة على تحمل الديون.

٥٠ - السيد زينسو (بنن): قال إن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام ويمكنها أن تساعد في نهاية المطاف على الحد من الفقر، الذي يوجد في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وقد أضعفت الأزمة الاقتصادية والمالية أوضاع العديد من البلدان الضعيفة أصلا، حيث تنخفض أسعار السلع الأساسية وحيث قلصت التقلبات والاختلالات إيرادات القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل الزراعة. ولذلك، من المهم تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية بالمسائل المتعلقة بالسلع الأساسية؛ وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال العامة والخاصة نحو البلدان الأشد احتياجاً؛ وإصلاح النظام المالي الدولي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بنجاح.

٥١ - وتابع قائلا إنه ينبغي تعبئة موارد كافية لتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان التي تتأثر أكثر

من غيرها بتغير المناخ وتقل لديها وسائل التصدي له. كما ينبغي أيضا بذل الجهود لتنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً ومعالجة مسألة الديون السيادية وإنشاء شبكة أمان مالي عالمية من خلال تنسيق السياسات العامة.

٥٢ - وأشار إلى أهمية إدماج أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وقال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود قصد التعجيل بالاستعدادات لتشغيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، فضلا عن آلية تيسير التكنولوجيا المنشأة بموجب خطة عمل أديس أبابا. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون عاملاً حافزاً لتعبئة موارد إضافية، وتؤيد بنن مبادرة زيادة تشجيع البلدان المتقدمة النمو على توفير نسبة ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠، مع رفع هذه النسبة إلى ٠,٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٣ - وأردف قائلا إن حكومته تقوم حاليا بمواءمة وثائق استراتيجيتها الخاصة بالحد من الفقر مع خطة عام ٢٠٣٠. والحصول على رأس المال شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة وأن الميزانية الوطنية لا تغطي سوى ٢٩ في المائة فقط من الاستثمار العام. ويجري تنفيذ إصلاحات لتحسين الإطار الاقتصادي الكلي والمالي، ولا سيما لتعزيز إدارة المالية العامة وبناء قدرات السلطات الضريبية.

٥٤ - وقد تعهدت المؤسسات المالية والشركاء بتقديم تبرعات تفوق ١٢ بليون دولار على مدى خمس سنوات خلال اجتماع المائدة المستديرة المعني بتمويل التنمية في بنن الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستيسر هذه الموارد تنفيذ مشاريع البنى التحتية الرئيسية وإيجاد العديد من فرص العمل للشباب والنساء، وستؤدي إلى الحد من الفقر بشكل كبير في البلد.

٥٥ - السيد ليم هون مين (جمهورية كوريا): قال إن الوقت قد حان لكي يحول المجتمع الدولي الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها خلال عام ٢٠١٥ إلى إجراءات ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الدول الأعضاء أن تهيئ بيئة مؤاتية وتعزز اتساق السياسات العامة فيما بين كافة الجهات الفاعلة على جميع المستويات.

٥٦ - وأشار إلى أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في تنشيط الشراكة العالمية وقال إنه ينبغي النظر في أهمية تمويل التنمية من كيانات القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فدور القطاع الخاص، لا كمصدر للتمويل فحسب بل أيضا كمصدر للابتكار والتطوير التقني، يكتسي أهمية حاسمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٧ - وينبغي أن تدمج عملية متابعة تمويل التنمية المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، والتي تعد أساسية، في عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠؛ وينبغي أن تتسم العمليتان معا بالكفاءة والشمولية. كما يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة أيضا بذل جهود متواصلة لإنجاح تشغيل آلية تيسير التكنولوجيا.

٥٨ - وأخيراً، قال إنه ينبغي تطبيق المبادئ الشاملة للفعالية الإنمائية، مثل الملكية الوطنية والتركيز على النتائج والشراكة الشاملة للجميع والشفافية والمساءلة، ليس فقط على المالية العامة الدولية، ولكن أيضا على جميع التدفقات والجهات الفاعلة في مجال التنمية.

٥٩ - السيدة سيمونيان (أرمينيا): قالت إنه من أجل تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة، من الأهمية بمكان تعزيز تحرير التجارة، فضلا عن النظم والسياسات التجارية المتعددة الأطراف الفعالة والجيدة الأداء والعالمية والقائمة على القواعد

والشاملة وغير التمييزية. وينبغي اتخاذ خطوات متسقة على الصعيد العالمي للقضاء على الممارسات التمييزية، بما في ذلك إغلاق الحدود والحواجز، وهي عوائق تقف في وجه التجارة الدولية وتعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر التدابير الانفرادية التي تفرضها دولة على دولة أخرى لفرض تغيير في السياسة العامة مصدر قلق للجميع، مما يقوض إعمال الحق في التنمية.

٦٠ - وأرمينيا بلد من البلدان النامية غير الساحلية يمنعها بالأساس حصار بري قسري أحادي الجانب تفرضه جارتها، تركيا، من الوصول إلى البحر عن طريق بلد عبور مجاور. ويزيد الحصار بدرجة كبيرة تكاليف الاستيراد والتصدير، مما يتطلب الاضطلاع بالتجارة بين بلدان مجاورة عن طريق بلدان ثالثة. كما أنه يضر بالتعاون الاقتصادي الدولي لأرمينيا ويعوق بشدة طرق المواصلات الخاصة بالعبور.

٦١ - ولاحظت أنه ينبغي بذل كل جهد من أجل الاستفادة على أفضل وجه من شبكات النقل والبنى التحتية القائمة لتيسير التجارة والاستثمار والعمالة، وأشارت إلى أن تركيا تقوم بتمويل بناء نظام جديد تماما للسكك الحديدية سيلتف على أرمينيا، على الرغم من وجود خط سكك حديدية بالغ الأهمية يربط بين الدول من مدينة جيومرى في أرمينيا إلى مدينة كارس في تركيا.

٦٢ - وتابعت قائلة إن التنقل ووسائل النقل والاتصال أمور أساسية للتنمية المستدامة لبلدها، وتحسين شبكات النقل أولوية بالنسبة لأرمينيا من أجل التغلب على تحدياتها الهيكلية.

٦٣ - واستطردت قائلة إن بلدها يؤيد بشكل كامل جميع العمليات الرامية إلى إزالة العوائق التي تعترض سبيل التنمية، ويرحب بتعيين مجلس حقوق الإنسان مؤخرا للمقرر الخاص الأول المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وقالت إن أرمينيا تتطلع إلى مواصلة التعاون والحوار المنتظم مع البلدان التي تتأثر بالتدابير الانفرادية.

٦٤ - واختتمت قائلة إن من شأن التنفيذ الكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وأولويات العمل الست التي يتضمنها، أن يساعد على تعزيز وضع خطة تنمية مستدامة وشاملة للجميع. وسيساعد وفاء الجميع بالالتزام بإقامة شراكة عالمية على ضمان إحداث تحول هيكلي بالنسبة للبلدان التي لديها احتياجات إنمائية خاصة.

٦٥ - المونسنيور غريتش (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن نسبة كبيرة من سكان العالم ما زالت مستبعدة من التقدم الاقتصادي الكبير الذي أحرز على مدى العقود الأخيرة، ولا تزال بعض البلدان تواجه تحديات هائلة في المشاركة مشاركة تامة في الاقتصاد العالمي. ولا يمكن حل مشاكل الفقر والجوع في العالم عن طريق قوى السوق وحدها. وهناك حاجة إلى إيجاد طريقة أكثر فعالية للتفاعل الدولي، تأخذ في الاعتبار السيادة الوطنية ولا تركز على الأبعاد الاقتصادية والمالية فحسب بل أيضا على البعد الأخلاقي. وينبغي تعزيز ثقافة التضامن والمعاملة بالمثل القائمة على روح الأخوة، وينبغي النظر إلى البلدان النامية باعتبارها عوامل مؤثرة في تنميتها الذاتية والسماح لها بالمشاركة مشاركة تامة في تحديد مصيرها.

٦٦ - وتابع قائلا إنه على الرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الوطنية، يجب تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية بإقامة بيئة اقتصادية دولية داعمة. وأشار إلى الحاجة إلى قواعد تجارية دولية عادلة وتمويل فعال للخطط الإنمائية، وقال إنه ينبغي بذل كل جهد لتعبئة التمويل من أجل التنمية البشرية من جميع المصادر المحلية والدولية والخاصة، وكذلك من المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات التمويلية للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك إنشاء آليات تمويل خاصة لتمكين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات النزاع أو حالات ما بعد النزاع من تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أيضا مساعدة البلدان في توطيد النظم الدستورية والقانونية والإدارية اللازمة لتعزيز التنمية الطويلة الأجل.

٦٧ - وينبغي مواجهة مشكلة الديون الخارجية. وكما قال البابا فرانسيس في خطابه الأخير إلى الجمعية العامة، يجب على الوكالات المالية الدولية أن تكفل عدم تعرض البلدان النامية لنظم إقراض تعسفية تولد المزيد من الفقر والاستبعاد والتبعية.

٦٨ - وأخيراً، قال إن معالجة الدين الإيكولوجي القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي أن تتم عن طريق سياسات وبرامج التنمية المستدامة، ومن خلال إجراء حوار بشأن البيئة.

٦٩ - السيد كوليشوف (المراقب عن الصندوق المشترك للسلع الأساسية): قال إن البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية للمشاركة في التجارة العالمية ما فتئت تواجه صعوبات في تحويل سلعها الأساسية الطبيعية إلى نمو اقتصادي وتنمية مطردين. وأحد التحديات هو التقلبات في أسواق السلع الأساسية، وقد أجمعت المبادرة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بشأن تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية على التوصية بأن تشمل تدابير التخفيف من حدة تقلب الأسعار الاستثمارَ في القدرات المتعلقة باستجابة العرض في البلدان النامية. وثمة تحد آخر هو الحاجة إلى إنشاء قنوات لإعادة استثمار التدفقات المالية المتأتية من السلع الأساسية من أجل زيادة القدرة على التكيف مع تقلبات الأسواق.

٧٠ - وتابع قائلا إن الاعتماد على السلع الأساسية الأولية هو أصل التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. ونظرا لتنوع مصادر الضعف المحتملة، يلزم اتباع نهج موحد يتسق مع استثمارات القطاع الخاص، بغية تحقيق تنويع الأصول الاقتصادية بالابتعاد عن قطاع السلع الأساسية.

٧١ - وتابع قائلا إنه بناء على ذلك، شهد الصندوق المشترك للسلع الأساسية عملية إصلاح موسعة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٣، مما جعله ينفتح على القطاعين العام والخاص للاستفادة من سبل الابتكار فيهما. ويواصل الصندوق وضع وتنفيذ الصكوك المتعلقة بالتنمية القائمة على السلع الأساسية، مثل سندات الأثر الإنمائي وصناديق الاستثمار المؤثر المحددة الأهداف المشتركة بين القطاعين العام والخاص، ويتعين على الهيئات الدولية المعنية بالسلع الأساسية والوكالات الإنمائية أن تعمل مع الصندوق من أجل توجيه الاستثمارات إلى المشاريع التي تحدث أكبر أثر اجتماعي واقتصادي.

٧٢ - وأخيراً، حث اللجنة الثانية على التفكير في الحاجة إلى خطة عالمية للسلع الأساسية من أجل التنمية يمكنها أن تصبح نقطة انطلاق للتقدم الذي يتعين أن تحرزه جميع البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية.

٧٣ - السيد ماديوالي (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن من اللازم اتخاذ خطوات ملموسة على أرض الواقع لكفالة أن تكون لدى البلدان الأكثر ضعفا موارد كافية للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، على نحو ما تنص عليه خطة عمل أديس أبابا. ولئن أتيحت الموارد لتلبية الاحتياجات العاجلة للأعداد المتزايدة من الأشخاص المتضررين من النزاعات والتشرد، فإن الاحتياجات الأطول أجلاً، مثل التعليم

والرعاية الصحية والتوظيف كثيرا ما لا تلبى. وعلى الجهات الفاعلة في المجالين الإنمائي والإنساني أن تعمل معا لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء بشكل متزامن، مع توفير تمويل أكثر قابلية للتنبؤ على مدى فترة أطول لهذا الغرض.

٧٤ - وتابع قائلا إنه رغم أن الحد من المخاطر وكذلك القدرة على التكيف احتلا مكانا بارزا في خطة عمل أديس أبابا، فالتمويل الكافي للجهود التي تبذل في هذا الصدد لم يتوفر بعد. فعلى سبيل المثال، لا يرصد حاليا سوى ٠,٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من المخاطر. ولذلك فهو يدعو الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزامها بتخصيص ١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من مخاطر الكوارث.

٧٥ - وتابع قائلا إن من المهم أيضا تعزيز دعم بناء القدرات على الصعيدين المحلي والوطني من أجل إدارة المخاطر وتمويل أنشطة التصدي لها. وينبغي إيجاد قنوات ذات طابع مباشر أقوى للوصول إلى المنظمات المحلية والوطنية، التي ينبغي أيضا تعزيز قدرتها على جمع الأموال وإدارتها.

٧٦ - وفي الختام، أشار إلى أنه نظراً لنطاق مختلف الاتفاقات العالمية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥ وطموحها وطبيعتها المتداخلة، ينبغي لجميع الحكومات أن تشجع وتيسر الاتساق في ما تبذله من جهود لتنفيذها. وأكد أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزم بالعمل مع الحكومات من أجل تحقيق هذه الغاية.

٧٧ - السيدة بارث (منظمة العمل الدولية): أعربت عن بالغ القلق لأن تعثر النمو العالمي للمرة الثالثة منذ الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ قد يزيد من الفجوة المتفاقمة في فرص العمل، والتي تصل الآن إلى حوالي ٦٣ مليونا. ورغم أن الاقتصادات المتقدمة النمو والبلدان النامية متضررة على حد سواء، فنصف الفجوة في فرص العمل مسجل في جنوب آسيا وحدها. وبالنظر إلى ظروف واتجاهات النمو الحالية، من المتوقع أن ترتفع الفجوة في فرص العمل إلى ٨٠ مليونا على مدى السنوات الأربع القادمة، مع ترقب تسجيل أكبر الزيادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أوروبا الشرقية. كما أن استمرار البطالة هو أيضا من التحديات، حيث إن ٤٣ في المائة من القوة العاملة الشابة على الصعيد العالمي تقريبا إما يعانون البطالة وإما يعملون ولكنهم ما زالوا يعيشون في فقر.

٧٨ - واسترسلت قائلة إن أوجه الضعف في سوق العمل لا تزال في ارتفاع بسبب استمرار العجز في الطلب الإجمالي. وقد أدت السياسات المستخدمة إلى حد كبير من أجل خلق فرص العمل إلى عواقب غير مقصودة، مثل الاستخدام الأقل إنتاجية للعمالة ورأس المال، حيث إن الاقتصادات المتقدمة مهددة بالانكماش الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ركزت سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى مواجهة العجز في الطلب الإجمالي أساسا على السياسة النقدية في شكل تيسير كمي، وهو الذي بلغ حدوده القصوى الآن.

٧٩ - السيدة موكافي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إنه رغم أن مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة قد انخفض خلال فترة الـ ١٨ شهرا الماضية نتيجة للمخزونات الكبيرة وتوقع محاصيل جيدة وزيادات طفيفة في الطلب، من المتوقع أن تظل أسعار الأغذية أعلى مقارنة بالسنوات التي سبقت الزيادة المهولة المسجلة في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وثمة تحد آخر هو التقلب المفرط في أسعار الأغذية. والتعاون بين المنظمات الدولية والحكومات، بما في ذلك عن طريق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق

الزراعية التابع لمجموعة العشرين، مهم للغاية في تحقيق الاستجابة الفعالة.

٨٠ - وأضافت قائلة إنه رغم أن انخفاض الأسعار الدولية للأغذية وفواتير استيراد الأغذية هو نبأ سار للمستهلكين، يمكن لانخفاض الأسعار أن يُضعف الاستثمار في الزراعة، مما قد يضر بنسبة كبيرة من فقراء العالم الذين يعانون من انعدام الأمن ويعتمدون على الزراعة.

٨١ - ومضت قائلة إن من شأن تحول أسعار الأغذية أن يعيق بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ثم دعت إلى العمل على الصعيدين العالمي والمحلي من أجل تحسين تنسيق السياسات العامة وتعزيز شفافية الأسواق العالمية والوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى الحاجة إلى استثمار إضافي لا يتجاوز ١٦٠ دولارا سنويا لكل شخص يعيش في حالة فقر مدقع للقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠.

٨٢ - السيدة أوزغور (تركيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن دعم تركيا للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، معروف جيدا. فسجلها المتعلق بالتعاون مع هذه البلدان، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، غني عن البيان.

٨٣ - وأردفت قائلة إن الملاحظات التي أدلى بها وفد أرمينيا بشأن الحصار المزعوم الذي تفرضه تركيا على أرمينيا لا أساس لها من الصحة ولا تعكس الواقع. فبعد استقلال أرمينيا، تم تحويل منفذ كارس - غيومري الحدودي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتركيا إلى منفذ حدودي بين تركيا وأرمينيا. وقد بدأ العمل بخط السكك الحديدية الذي يحمل الاسم نفسه ويربط بين البلدين في ذلك الوقت. وقد أغلق المنفذ الحدودي البري بين تركيا وأرمينيا في عام ١٩٩٣ على إثر اندلاع الحرب بين القوات الأذربيجانية والأرمينية وغزو أرمينيا لمقاطعة كالباجار. وعلى الرغم من أن المنفذ الحدودي قد أغلق نتيجة سياسة أرمينيا تجاه البلدان المجاورة لها، فالنقل العابر بين أرمينيا وبلدان ثالثة يتم عن طريق جورجيا وجمهورية إيران الإسلامية عبر تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للناقلين الأرمن نقل البضائع من وإلى ميناء نوفوروسيسك الروسي عبر ميناءي ترابزون وسامسون التركيين باستخدام تصاريح العبور المقدمة في إطار نظام التعاون الاقتصادي في البحر الأسود. ويتم نقل وبيع السلع التركية لأرمينيا عبر بلدان ثالثة، وتركيا هي واحد من أكبر البلدان المصدرة إلى أرمينيا. ومجالها الجوي مفتوح أمام الطيران المدني من أرمينيا وإليها، والرحلات الجوية المستأجرة تعمل بين يريفان واسطنبول. ويمكن لمواطني أرمينيا أن يزوروا تركيا بتأشيرات صالحة.

٨٤ - وفي الختام، أشارت إلى أن التسوية السلمية للنزاع في ناغورنو - كاراباخ ستمهد الطريق للتطبيع الكامل والشامل في المنطقة وستمكن أرمينيا من المشاركة في مشروعات التعاون الإقليمي القائمة.

٨٥ - السيدة سيمونيان (أرمينيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن أرمينيا تقيم علاقات حسنة مع جميع جيرانها، باستثناء بلد مجاور واحد، وطلبت توضيحاً لتعليقات تركيا التي مفادها أن المنفذ الحدودي قد أغلق نتيجة لسياسة أرمينيا إزاء جيرانها.

٨٦ - ومضت قائلة إن الحصار الأحادي الجانب الذي تفرضه تركيا على أرمينيا هو حقيقة لا خلاف عليها. وهو لا يزال يؤثر بشكل خطير على التقدم الطبيعي لأرمينيا في جميع المجالات وليس هناك مجال واحد من مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لم يتأثر به. فقد بينت تقارير البنك الدولي ووزارة خارجية الولايات المتحدة والبرلمان الأوروبي

الآثار المدمرة للحصار الذي تفرضه تركيا على أرمينيا والذي ظل قائما منذ ما يزيد على عقدين.

٨٧ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/70/152)، الذي ذكرت فيه تركيا أنها لا توافق على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية وأن الجزاءات ”الذكية/المحددة الهدف“ قد تكون مفيدة في بعض الحالات فقط، وقالت إنه ليس بوسعها أن ترى كيف يمكن اعتبار فرض حصار أحادي الجانب ضد بلد غير ساحلي مجاور تدبيرا محدد الهدف أو ذكيا.

٨٨ - وتابعت قائلة إن تركيا، بدلاً من السماح بتشغيل خطوط السكك الحديدية الرابطة بين أرمينيا وتركيا، التي ظلت مقفلة منذ إغلاق الحدود، تقوم ببناء نظام جديد للسكك الحديدية من شأنه أن يلتف على أرمينيا، بتكلفة تفوق ٦٠٠ مليون دولار. ومن الأمثلة الأخرى على السياسة التمييزية الانفرادية التي تفرضها تركيا قرارها الاحتكام إلى المادة الثالثة عشرة من اتفاق مراكش لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بعدم تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بالنسبة لأرمينيا. ولم يحتكم إلى هذه المادة سوى ثماني مرات فقط حتى الآن، وهي لا تزال سارية بالنسبة لثلاثة بلدان، بما في ذلك أرمينيا.

٨٩ - واختتمت قائلة إن التدابير الانفرادية التي فرضت مجحفة وتمييزية وغير مشروعة. وأرمينيا وتركيا ليستا في حالة حرب، كما أن أرمينيا لا تشارك في أية أعمال عدوانية. ولا توجد أية عملية تطبيع أو وساطة رسمية. وقد حان الوقت لكي تشرع تركيا في التصرف بمسؤولية وتضع حدا لسياستها الانفرادية ضد بلد مجاور غير ساحلي. وينبغي أن تطبّع العلاقات دون شروط مسبقة وتعيد روابط التجارة والنقل والبنى التحتية بين البلدين إلى نصابها.

٩٠ - السيدة أوزغور (تركيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن بلدها سيكون مهتما بأن يسمع تحليلا للأثر الذي خلفه احتلال ٢٠ في المائة من أراضي بلد مجاور على اقتصاده الوطني وجهوده الإنمائية.

٩١ - السيدة سيمونيان (أرمينيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إنه ليس واضحا إلى أي بلد تشير مندوبة تركيا. وإذا كانت تومئ ضمناً إلى احتلال تركيا، فليس لديها ما تقدمه من معلومات بهذا الشأن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٠.